Int. J. Media. Mas. Com. Vol. 04, No. 02, 36-63 (2022)
DOI: 10.46988/IJMMC.04.02.2022.003
ISSN: 2536-0035
ISBN: 2535-9797
Arab Impact Factor (1.04) (2021).

International Journal of Media and Mass Communication المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري

Problems of media supporting the democratic transition in Sudan The period after April 2019

Dr. Yasir Mahgoub Elhussein
Researcher and journalist

Email: yasirmahgoub@hotmail.com

Received: 03 March. 2022 *Revised: 13 April. 2022* *Accepted: 08 June 2022* *Published: 01 July 2022*

Abstract:

The study aims to identify the problems that prevent the Sudanese media from supporting the cause of democratic transition after the political change which occurred in April 2019. This change was accompanied by a political crisis gripping the country. As is well known, the media play an important and conclusive role in the success of political and economic projects. This role, along with the military power, provides a source of strength for any success.

For data collection, a questionnaire was directed to participants from the media and the political and academic areas who responded through the Internet. In addition, the interviews were conducted with leaders from the media and political domains.

Analysis of the collected data reveals that the Sudanese media could not provide the necessary support for the democratic change. The result of the study showed that political issue is at the forefront of media attention. The study also identified four challenges hindering the media from playing its role; The responsibility behind these challenges is shared by the political authorities and the elites, on one part, and the media itself, the political authorities, bears the more significant share. Furthermore, the study detected a negative mutual relation and lack of trust between these two parties, hindering their cooperation.

Keywords: Sudanese Media, Political Change, democratic transition

إشكاليات دعم الإعلام للتحوّل الديمقراطي في السودان

الفترة ما بعد أبريل 2019

د. ياسر محجوب الحسين

باحث وكاتب صحفي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الإشكاليات التي تحول دون دعم وسائل الإعلام السودانية لقضية التحول الديمقراطي بعد التغيير السّياسي الذي حدث في أبريل 2019، في ظل أزمة سياسة تمسك بخناق البلاد. ومن المعلوم أن الإعلام يقوم بدور حاسم في نجاح المشاريع السّياسية والاقتصادية، ويشكّل مع القوة العسكرية أهم مصدرين للقوة في المجتمعات والدول. واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الضرورية على طرح استبانة على عينة تجمع بين النخبة الإعلامية والأكاديمية والسّياسية، بلغت 111 مشاركاً استجابوا عن طريق الإنترنت. كذلك تم إجراء عدد من المقابلات مع قيادات إعلامية وسياسية بارزة.

وكشفت الدراسة أن وسائل الإعلام السودانية لم تتمكن من تقديم الدعم المطلوب للتحول الديمقراطي في البلاد. وأكدت الدراسة أن الشأن السّياسي في السودان، يقع في صدارة اهتمام وسائل الإعلام، كما رصدت الدراسة أربع تحديات تواجه وسائل الإعلام، وتعترض القيام بدورها؛ وتوزعت المسؤولية بين السلطة السياسة والنخبة السّياسية من جانب وبين وسائل الإعلام نفسها، غير أن السلطات السّياسية تتحمل القدر الأكبر من هذه المسؤولية. وأثبتت الدراسة بدالة إحصائية أن هناك تأثيراً سلبياً متبادل بين الطرفين يعيق التعاون بين الجهتين، بسبب انعدام ثقة بينهما.

الكلمات المفتاحية: وسائل الإعلام السودانية، التحول الديمقراطي، التغيير السّياسي

المقدمة

جاء التغيير السّياسي في السودان في أبريل من العام 2019 في سياق آخر التغييرات الدراماتيكية التي ضربت المنطقة بقوة، وضمن ما عرف بـ " الربيع العربي" الذي تحوّل بعد عقد من الزمان إلى صيف شديد القسوة. اليوم حال الأوضاع السّياسية في بلدان الصيف العربي لا يسر صديقاً ولا عدواً؛ فوضى ضربت بأطنابها تلك البلاد وسكنت في أطرفها وجنباتها وتركتها قاحلةً يباباً قاعاً صفصفاً. وبالبحث في العوامل والخلفيات التي استهدفت دولاً عربيةً دون غيرها ضمن النسق الإقليمي والدولي، نجدها دولاً مهمةً في نظر القوى الكبرى، التي بدت عازمة على تفكيك بنيتها السّياسية والإخلال بوظيفة دولها في استتباب أمنها، والنيل من مؤسساتها. ولعل هدف تقويض الدولة بمؤسساتها ينفُذ من خلال تشجيع ما يسمونه بالإرادة الشعبية، وهو حقٌ يراد به باطل. وتحرّك هذه "الإرادة الشعبية" بوقود قيم خارجية معنية بالمشروع التفكيكي، عبر تعبئة مزيفة للجماهير وتحويرات فيروسية للرأي العام تُعادي في الحقيقة الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وليست "الإرادة الشعبية" اليومِ سوى رد فعل مضاد، شكلتها استزراعات المختبرات الخارجية، التي

صاغت شعارات حتمية التغيير باستخدام خيار "الثورة". كل ذلك يبدو تعبيرًا عن حالة مأزومة في الدول المستهدفة استثمرتها الأجندات الخارجية، عوضا عن أن تحتويها الأنظمة الوطنية المستبدة وتعدّل من سلوكها وتراجع سياساتها وأخطاءها التي استقرت في العقل الجمعي الشعبي (الحسين، 2022: 10).

ولا شك أن الإعلام يتبوأ مكانةً محوريةً في مختلف أوجه الحياة، بل قد يكون دوره حاسماً في نجاح المشاريع السّياسية والاقتصادية، وهو القادر على قولبة الاتجاهات الفكرية في المجتمع. ويُعتقد أن الإعلام يشكّل مع القوة العسكرية أهم مصدرين للقوة في المجتمعات والدول. وتعنى هذه الدراسة بالدور الذي تضطّلع به وسائل الإعلام السودانية في دعم التحول الديمقراطي إثر التغيير السّياسي الذي أطاح بنظام حكم الرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019م.

والمتتبع للشأن السوداني خلال فترة ما بعد هذا التغيير يُدرك حجم الانسداد الذي يُكابده الأفق السّياسي، رغم الآمال العريضة التي كانت معقودةً في استقرارٍ سياسي قائم على حكم ديمقراطي، يتيح تحريك عجلة التنمية باستثمار موارد البلاد الطبيعية الضخمة؛ بيد أن الأنظار ظلت مُتجهة إلى الدور الذي يلعبه الإعلام في دعم هذا التحول المنشود. فلطالما كان هناك تعثر وإخفاق سياسي، فلابد من تقصي الأسباب والمسببات. فإن الإعلام يعتبر أحد أهم الأدوات التي تدعم المسيرة السّياسية نحو الديمقراطية؛ إذ تتصف العلاقة بين الإعلام والفعاليات السّياسية والديمقراطية بالتكامل والتفاعل المستمر والتأثير المتبادل، مما يجعلها تشكّل فيما بينها مثلثاً متساوي الأضلاع. فالإعلام جزءٌ لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، وضمانة أساسية لقيام وحيوية النهج الديمقراطي واستمراره في المجتمع (ربيع، 2005).

مشكلة الدراسة

لعل رفاهية الدول وتطورها وأمنها مرهون باستقرارها السّياسي، ولا يتحقق الاستقرار السّياسي إلا بالوعي السّياسي لكل قطاعات المجتمع: قيادات وأفرادا. ولكون أن هناك ارتباطا وثيقاً بين السياسة والإعلام، فضلا عن مهمة الإعلام المرتبطة بإشاعة الوعي؛ فإن هناك مسؤولية تضامنية ثقيلة تقع على عاتق كل من النخبة السّياسية لاسيما الحاكمة منها، ووسائل الإعلام. كما تجدر الإشارة إلى أن التناول الانطباعي لقضايا الإعلام العربي بشكل عام، ينتج عنها صورة ذهنية سالبة تُحمّله وزر تشوهات النظام العربي السّياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن هناك اتفاقاً على أن الإعلام العربي يرزح تحت القيود الحكومية التي تشكّل عليه ضغوطاً سياسةً واقتصادية تمنعُه من القيام بدوره التنموي في المجتمع (الحسين، 2007: 101، 103).

والإعلام السوداني باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الإعلام العربي، له حظٌ وافرٌ من هذه الإشكاليات الماثلة. وظلت إشكالية العلاقة بين الإعلام والسلطة في الوطن العربي قضية تشغل العلماء والباحثين في المجالين السّياسي والإعلامي في وقت فيه يزداد انسداد أفق التعاون بين السلطات السّياسية ووسائل الإعلام بسبب اختلالات البيئة التي يعمل فيها الإعلام. وليس بعيداً من أزمة التدخلات الدولية بالنظر إلى الفوضى السّياسية التي خلفها ما عرف بالربيع العربي وانغماس هذه التدخلات في محاولات حثيثة لتوجيه الصراعات الداخلية وإدارتها ربما باستخدام الطرفين – السّياسيين ووسائل الإعلام – وتوظيفهما لخدمة الأجندات غير الوطنية.

ووسائل الإعلام معنية بتشكيل رأي عام داعم ومتفاعل بشكل إيجابي مع العملية السّياسية على المستوى الوطني، ويرتبط مفهوم الرأي العام في عمومه بالوعي السّياسي لدى المجتمع؛ فهو بدون شك يعتبر مظهراً مباشراً لوجود المجتمع السّياسي، فلا ينشأ إلا مع توفر الوعي السّياسي لدى الجماهير، أي وعيها بالقضايا العامة التي تمس مصالحها

الجوهريّة (الحسين، 2022: 15).

والإعلام أيضا وأكثر من ذلك، شريك مهم في التنشئة الاجتماعية لاسيما السّياسية، والتي من خلالها يتعلم الفرد أنماط السلوك السّياسي للمحافظة على المكتسبات السّياسية للنظام القائم، والتي تفضي بالتالي إلى المشاركة السّياسية، والتي هي حق من حقوق الفرد كما هي حق من حقوق الحاكم، وتعني السلوك والأنشطة التي يمارسها أعضاء المجتمع بهدف اختيار ممثليهم في الحكومات والهيئات السّياسية، والمساهمة في صنع السياسات، والتأثير في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة (الدبس، 2010: 34).

وأعترف رئيس الوزراء السوداني السابق وأول رئيس للوزراء بعد التغيير السّياسي في البلاد بأهمية الصحافة واعدا بتغيير السلوك الحكومي السلبي تجاهها، وقال في خطاب له بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة: "في سودان الثورة لا مجال لعودة المصادرات والإيقاف، ولا سبيل للاعتقال التعسفي أو الملاحقة للصحفيين والإعلاميين والمدونين بدون سند قانوني. صحافة حرة في سودان الحرية هو الشعار الذي نسعى لبلوغه بكل ما أوتينا من عزم، فالصحافة الحرة هي أحد أعمدة الديمقراطية المنشودة" (حمدوك، 2021). بيد أن التصنيف الدولي للصحافة السودانية بعد التغيير السّياسي لم يتحسّن إلا بشكل طفيف لا يتناسب مع حجم التغيير والآمال التي صاحبته. ففي آخر تقرير للتصنيف العالمي لحرية الصحافة 2021 لمنظمة مراسلون بلا حدود للعام 2021 للسودان، جاء في المرتبة 159 متقدما من المرتبة 176 في العام 2019 عام التغيير السّياسي، أي من الوضع "الخطير جدا" إلى الوضع "الصعب" (تقرير، 2021).

وتشير تقارير صحفية خلال فترة ما بعد التغيير السّياسي، إلى تدهور أوضاع الصحافة الورقية في السودان بشكل كبير، مما دفع سبع من الصحف اليومية للتوقف عن الصدور، وفاقم ذلك من ظاهرة هجرة الصحفيين نحو وظائف أخرى، بعضها شاق. وعزا مختصون أزمة الصحافة السودانية إلى 4 أسباب وهي: تراجع حجم الإعلان بنحو 60%، وانخفاض التوزيع بمقدار 25%، إضافة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج بأكثر من 50% خلال الفترة ذاتها، وعدم توفر البيئة المهنية والمادية اللازمة لاستقرار الكوادر الصحفية والفنية. وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن معدل التوزيع الحالي يتراوح بين 35 إلى 40 ألف نسخة يوميا وهو معدل منخفض جدا مقارنة بعدد سكان السودان البالغ نحو 39 مليون نسمة، كما أنه بعيد عن المعيار العالمي لمنظمة اليونسكو الذي يفترض معدلات توزيع 100 نسخة لكل ألف من السكان (عبد الرحمن، 2021). وليست معاناة الصحفيين ومضايقتهم مقتصرة على هذه التحديات فحسب، بل نجدها ممتدة إلى إعاقة ممارسة مهامهم وأداء دورهم الرقابي، فقد ذكرت صحيفة "الأحداث نيوز" الإلكترونية أن إدارة مشروع الجزيرة بالخرطوم (حكومي) قد أصدرت قراراً يمنع دخول الصحفيين لمكاتبها. وقالت الصحيفة أن ذلك جاء بعد تناول الصحافة والوسائط الإعلامية كشف فساد كبير بالمشروع الزراعي الأكبر في إفريقيا والشرق الأوسط (التحرير، 2022). وأشار أحدث تقرير عن التحقق من انتشار الصحف السودانية للعام 2021 أصدره المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية – جهة حكومية – إلى أن عدد الصحف العاملة بصورة منتظمة (32) صحيفة منها 19 صحيفة سياسية. وحسب التقرير فقد بلغت نسبة الصحف السّياسية ما نسبته 66% من الكميات المطبوعة، فيما بلغت نسبة توزيعها 64% من ذلك المطبوع. وطبقا للتقرير فإن متوسط التوزيع اليومي للصحف خلال العام 2021 تراوح ما بين 9 – 10 آلاف نسخة لأعلى الصحف توزيعاً (تقرير، 2022). وهناك عدد من الصحف قد توقفت بعد التغيير السّياسي، ويقول الدكتور عبد العظيم عوض الأمين العام للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية أنه قد توقفت 4 صحف كانت موجودة ما قبل التغيير السّياسي، بينما توقفت 4 صحف حزبية صدرت ما بعد التغيير. وعزا رئيس المجلس ذلك لأسباب اقتصادية

وسياسة (عوض، 2022).

وحتى الإعلام المصنف حكوميا يجأر منسوبوه بالشكوى، فقد ذكر المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون التابعة للحكومة، لقمان أحمد أن الهيئة منهارة وتخالف كل المعايير الصحفية باعتبار أنها جهازاً مملوكاً للحكومة، وظلت تعمل على الدوام على هوى الحاكم والمسؤول. وأضاف أنه بعد ثورة الاتصالات والتطور الكبير في العالم، لا يرى مبررا لسيطرة الحكومات على وسائل الإعلام. وقال إنه كان يجتهد لنقل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون من هيئة مملوكة للحكومة إلى هيئة مملوكة للدولة والمجتمع (التحرير، 2021).

وفيما يتعلق بالإعلام الرقمي أو الصحافة الإلكترونية، فقد قامت السلطات السودانية فيما بين نهاية يونيو ومطلع يوليو العام الماضي 2021م بإغلاق ما يقارب 15 موقعاً إلكترونياً تحسباً لتظاهرات كان قد أُعلن عنها في وقت سابق. وليست الظاهرة في عمومها خروجاً على واقع الصحافة الورقية على المستوى العالمي، ولكن، شأنها شأن وجوه الحياة الأخرى في السودان، تتجاوز أزمات الصحافة معدلات المعقول (أحمد، 2021). يقول خالد النور نائب رئيس جمعية الصحافة الإلكترونية السودانية ورئيس تحرير موقع سودان برس، أن هناك نحو 400 موقع إخباري إلكتروني في السودان (النمر، 2022). بينما عدد المواقع الإخبارية المسجلة ضمن جمعية الصحافة الإلكترونية بحسب رئيس الجمعية عبد الباقي جبارة البكري لا تزيد عن 40 موقعا وعضوية 300 صحفياً (التحرير، 2022). بيد أن هذا الكم الكبير من الصحف الإلكترونية يواجه بتشكيك في صدقيته؛ وحسب Yoshiko Nozato من جامعة أوهايو الأمريكية في دراسة له، فإنه تم تقييم عوامل مصداقية الصحف عبر الإنترنت من خلال عوامل تسعة هي: التوقيت، والعمق، والسمعة، والدقة، والاكتمال، وموثوقية المصدر، والجدارة بالنشر، والتفاعل، والجدارة بالثقة (Nozato, 2016: 22). وهذه عوامل تحتاج لكثير من الدراسة والبحث للتأكد من توفرها.

إذن فرغم الفرح والآمال العراض إلا أن الأوضاع في السودان لا يبدو أنها تسير إلى نهايات سعيدة، بسبب أخطاء وسوء تقدير السلطات السّياسية، بما فيها النخب والفعاليات السّياسية، وقد يتحمل الإعلام السوداني جانبا من المسؤولية، أو أنه نفسه ضحية لاعتلال المشهد السّياسي برمته. ولعل التحدي الأكبر لوسائل الإعلام في السودان وفي الدول العربية الأخرى عقب ثورات الربيع العربي البيئة السّياسية المثخنة بالخلافات العميقة بين مكونات الطبقات السّياسية. وفي هذا السياق نقل عن الدكتور خالد حنفي علي؛ أن "حالة خطاب الكراهية الطائفية والعرقية والمذهبية والسّياسية شكلت أحد أبرز الملامح في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي، إذ بدا أن تلك الكراهية تفسر جانباً من التعثرات والتقلبات السّياسية في المراحل الانتقالية التي طغت عليها سمات عدم التوافق السّياسي بين الكتل والتيارات السّياسية، وتنامي نزعات الانتقام، والإقصاء المتبادل فيما بينها، بل والحشد على أرضية كراهية الآخر المختلف سياسيا أو عقائديّا أو مذهبيا أو مناطقيا، أضف إلى ذلك، عدم التورّع عن تكفير الآخر السّياسي، ونزع الوطنية" (زهرة، 2014: 137).

وفي السودان اعترف مالك عقار عضو مجلس السيادة (رأس الدولة)، وزعيم أحد الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام جوبا في أكتوبر 2020، بعدم اهتمام النخبة السّياسية بدعم التحول الديمقراطي قائلا: "إن الصراع السّياسي بالبلاد حول السلطة وكراسي الحكم، وليس لتمكين الديمقراطية والحكم المدني" (التحرير، 2022).

أهداف الدراسة

يمكن حصر أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الإشكاليات والتحديات التي تواجه وسائل الإعلام السودانية وتحد من فعاليتها في دعم التحول الديمقراطي.
- معرفة الأبعاد التأثيرات السلبية المتبادلة بين وسائل الإعلام السودانية والأوضاع السّياسية.
- التعرف على الظروف التي تعمل فيها وسائل الإعلام السودانية الحكومية ومدى قدرتها على الإسهام الإيجابي في المجتمع.
- التحقق من مدى الموضوعية والمصداقية التي يجب أن تتمتع بها وسائل الإعلام السودانية.
- مدى مساهمة السلطات السّياسية (إيجابا أو سلبا) في التأثير على الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في زيادة الوعي السّياسي.
- تقديم رؤية علمية يمكن عن طريقها تجاوز تحديات وسائل الإعلام في إطار الفعل السّياسي.

الإطار الفكري للدراسة

يرتكز الإطار الفكري لهذه الدراسة على الصلة التي تبدو وثيقةً جداً بين الإعلام والسّياسة بشكل عام، وبين الحراك السّياسي ومراكز صنع القرار السوداني من جهة، وبين وسائل الإعلام السودانية من جهة أخرى على وجه الخصوص. والدولة لا تنضج بدون إعلام يعي ما له وما عليه، ولا يتأتى ذلك إلا بمرجعية سياسية تؤمن بالعمل الإعلامي باعتباره قريناً أساسياً لعمل الدولة، بل هو وجهها وأيقونتها في زحمة التنافس والمغريات. والسياسة الإعلامية الحديثة تقوم على أساس الصدق في المعلومة، والتواصل المستمر والمنتظم مع الناس، والحوار الذي يسمح بالاختلاف، والسماح للآراء المختلفة والمخالفة التعبير عن نفسها بحرية، وعدم البخل في تقديم المعلومة المفصلة لشرح وجهة نظر الحكومة. وفي ظل عصر التكنولوجيا الذي يتيح للناس الوصول ما إلى يريدونه من معلومات، لن يكتب النجاح لأي سياسة أخرى. كما أن المعلومات التي يثبت خطؤها، تضعف من ثقة الناس بالحكومة فلا يعودون يصدقون أي معلومة تعطى لهم ولو كانت صادقة، وفي جميع المواضيع السّياسية والاقتصادية (المعشّر، 2017).

وتوصف العلاقة بين النظامين السّياسي والإعلامي بأنها علاقة تأثير متبادل، لكن حجم التأثير يختلف بين الطرفين وفق طبيعة العلاقة بينهما، ووفق شكل النظام السّياسي ودرجة الديمقراطية التي يتمتع بها، ودرجة الحرية السّياسية التي يتمتع بها الإعلام في معالجة القضايا السّياسية والاجتماعية، ودرجة استجابة النظام السّياسي لملاحظات وآراء وسائل الإعلام تجاه القضايا، وتجاه الأداء الحكومي لتلك القضايا (عبد الغفار، 2009: 116). ومن الصعوبة بمكان تصّور العملية السّياسية بدون "العملية الاتصالية" أو تصّور الاتصال بدون سياسة. فالعلاقة بين النظامين، الاتصال والسّياسة، في أي مجتمع من المجتمعات، المتقدمة أو النامية أو غيرها، علاقة جوهرية إلى الدرجة التي يصعب معها تصّور أحدهما دون الآخر، أو قيامه بوظائفه بمعزلٍ عنه (عباس، 2004: 41). حتى من الناحية التاريخية، لم يكن استخدام الإعلام وارتباطه بالسّياسة أمرًا غريبا، فهذا ابن خلدون يقول في كتابه "مقدمة ابن خلدون": "أعلم إن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره. والقلم منفذ للحكم السلطاني" ويمضي ابن خلدون يقول إنه في مرحلة

من مراحل الدولة: "يكون أرباب الأقلام أوسع جاهاً من أرباب السيوف وأعلى رُتبةً وأعظم نعمةً وثروةً وأقربُ من السلطان مجلساً وأكثر إليه تردداً وفي خلواته نجيّاً (ابن خلدون، 1401هـ: 695، 696).

ولا يمكن فهم الاتصال حين يُنظر إليه في مجموعه، بدون الرجوع إلى بعده السّياسي، ومشكلاته التي لا يمكن حلها بدون أن نضع في اعتبارنا العلاقات السّياسية، فللسّياسة، إذا ما استخدمنا العبارة بمعناها "الرفيع" علاقة لا تنفصم عن الاتصال (ماكبرايد، 1981: 60). فهذه العلاقة فيها طرفان أساسيان، لكل منها واجب تجاه الآخر حتى تستقيم هذه العلاقة وتثمر خيرا للدولة والمجتمع. ولعل العبء الأكبر في هذه المقاربة يقع على السلطة السّياسية باعتبارها صاحبة السلطة التنفيذية وتتحكم في مفاصل الدولة إجمالا.

ويعرّف الزعيم السّياسي الراحل الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني الأسبق، الدولة الوطنية بأنها "تقوم على أساس مشتركات معينة مرتبطة برقعة معينة من الأرض. والمواطنة عهد يجمع بين شرائح هذا الوطن في ظل سلطة سياسية واحدة هي الدولة الوطنية. الدولة الوطنية تطوير لخصوصيات معلومة اكتسبت وجوداً وظّفت للقيام بدور مفيد في تحقيق الأمن وسبل المعيشة وهي تضم وحدات قبلية وجهوية ودينية في نطاق وطني وقابلة لضم أكثر من دولة وطنية في نظام تعاهدي (المهدي، 2017). وما من شك أن المشاركة السّياسية تقود إلى الإصلاح السّياسي الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة، حيث بدأ استخدام هذا المصطلح في ظل انتشار مبدأ الديمقراطية ورغبة المجتمعات في تطوير آليات الحكم. ويشير مفهوم الإصلاح السّياسي إلى أنه العملية التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمع سياسيا، أو قطاعات منه بحيث يتواكب مع التطورات والتغيرات المستمرة (مكي، 2005: 65).

في ذات الوقت، ولكي تتمكن وسائل الإعلام من القيام بوظائفها الديمقراطية، لابد من توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة، وهي القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع؛ فمن الضروري أن تتاح لهذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة. كذلك لابد أن تضطلع وسائل الإعلام بمهمة حماية مصالح المجتمع، إخبار الجمهور بأية انحرافات ترتكبها السلطة. بالإضافة مهمة توفير المعلومات لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية. أما الشرط الرابع لتقوم وسائل الإعلام بوظائفها، هو المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية؛ فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة والترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها (الشاهر، 2019: 88، 89).

كذلك فإن الرقابة هي خط الدفاع المتقدم للدولة من أهواء حراسها أو غفلاتهم، وهي التي تشكل نظام الوقاية والمناعة الذي يحمي نظام العمل. والرقابة نوعان: رقابة ذاتية، أو داخلية، أي من داخل المؤسسة أو المرفق أو الجهاز؛ ورقابة خارجية، من خارج المؤسسات. وهنالك أجهزة رقابة غير رسمية تزداد أهميتها كل يوم في مجال الرقابة لدرجة أنها أصبحت تتفوق على نظم الرقابة الرسمية. من أهم هذه النظم في عصرنا أجهزة الإعلام والصحافة تحديدًا. وما يسمّونها بالصحافة الاستقصائية التي أصبحت واحدة من أهم أدوات كشف الجرائم، خاصة التي يرتكبها أصحاب النفوذ (صلاح الدين، 2017).

وإن لم تتحل السلطة السّياسة بالوعي والدِربة السّياسية فإن ما تقوم به وسائل الإعلام على أكمل وجه قد يصبح سرابًا؛ حيث ينبغي أن تتوافر في صانع القرار قدرات تحليلية واستشرافية عالية تمكن من الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه، بما يمكن من اكتشاف البدائل المتاحة، وتحديد جوانب قوتها وجوانب ضعفها واقتراح المعالجات اللازمة لآثارها

السالبة. وللوصول إلى قرار موضوعي يعالج القضية المطروحة بأقل خسائر، يحتاج صانع القرار إلى معلومات وافية وصحيحة حول الموضوع بما يمكنه من فهم الموضوع ورصد البدائل المتاحة بشأنه، ويقيّم هذه البدائل لمعرفة جوانب القوة ومواطن الضعف في كل بديل من هذه البدائل (مكاوي، 2017: 12). فالنظام السّياسي يظل من بيده المسؤولية الكبرى لأنه هو من يحتكر القوة والسلطة التنفيذية والتشريعية، والنظامُ يتشكل عادةً من السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، ومن ضمنها السلطة الدينية، الإعلامية، والثقافية كأدوات ناعمةٍ في إحداث التأثير المطلوب (شريفة، 2018: 87).

فضلا عن ذلك، تسهم الإيديولوجيات – وتمثل العقيدة السّياسية – الفاعلة في تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي، وتمثل مصدرًا للقيم والتوجهات المجتمعية، لذلك تؤثر الأيديولوجيا بشكل مباشر على تصورات صانعي القرارات السّياسية ومن ثمّ في القرارات التي يتخذونها؛ لأنه من الطبيعي أن تؤثر التصورات والقيم الاتجاهات التي يحملها الفرد على البدائل التي يضعها في إطار عملية صنع القرار، في اختياراته في مرحلة اتخاذ القرار (مكاوي، 2017: 40). ويعمل الإعلام على ألا تغدو الأيديولوجيا طغياناً سياسياً وانفراداً بالقرار السّياسي واستغلال عواطف الجماهير وعقلية القطيع. فقد ذهب ولفريد باريتو في كتابه "عقل المجتمع" Mind of The Society إلى أن أغلبية الناس تحكمهم، في أغلب الأوقات، عواطف لا عقلانية، ويعيشون نوبات من الهيستيريا والرعب والحماسة، تسهل عملية تلاعب النخب المؤهلة بعواطفهم؛ لذلك حتى في حالة حدوث الثورة ونجاحها، فإن الحكم يؤول في النهاية إلى نخبة مختلفة، وتترك الجماهير الضعيفة كما كانت تعيش في النظام السابق، فقيام نظام اشتراكي في الإتحاد السوفياتي – السابق – بعد ثورة 1917م، اعتبر من طرف باريتو، وباقي منظري النخبة الأوائل أكبر دليل على فرضية حتمية حكم النخبة (الرضواني، 2017: 9).

الخلاصة أن العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي ينظر لها في ضوء اتجاهات ثلاثة: الاتجاه الأول: يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السّياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السّياسي بمعناه العام. والاتجاه الثاني: ينظر نظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السّياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دورها. أما الاتجاه الثالث: ينظر إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية وفق وجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدواراً محددة في مرحلة التحول. ولعله يمكن ترجيح فرضية الاتجاه الأول، إذ ينطلق من اعتبار أن وسائل الإعلام من المنطلقات الأساسية للديمقراطية، حيث يعد الإعلام سليل الديمقراطية، لأن انتشار الصحف، ومحطات الإذاعة والتليفزيون تزامن مع تعميم وانتشار الديمقراطية في أوروبا وأمريكا، كما رسخ القيم الديمقراطية الكبرى (عبد الباقي، 2019).

منهج الدراسة وأدواتها

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوع الدراسة من خلال أخذ رأي مجتمع الدراسة عن طريق الاستبانة، والمقابلة.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

سؤال رئيس:

هل نجح الإعلام السوداني في دعم التحول الديمقراطي؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز التحديات التي تحول دون دعم وسائل الإعلام السودانية للتحول الديمقراطي في البلاد؟
2. هل عطلت السلطة السّياسية في السودان وظيفة ودور وسائل الإعلام؟
3. هل انعكست الخلافات السّياسية العميقة سلباً على أداء وسائل الإعلام السودانية وعطلت دورها؟
4. هل ساهمت وسائل الإعلام السودانية في تشويه صورة الواقع السّياسي في البلاد؟
5. هل انعكس أداء الإعلام سلباً على المشهد السّياسي في البلاد؟
6. هل فشلت وسائل الإعلام السودانية في استثمار هامش الحريات المتاح بعد التغيير السّياسي؟
7. هل هناك مستوى إيجابي معقول من الثقة المتبادلة بين وسائل الإعلام السودانية والسلطة السّياسية في البلاد؟

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى معرفة آراء المعنيين بالشأن العام السّياسي السوداني والفاعلين فيه.

أدوات الدراسة

تم نشر استبانة الدراسة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) عبر خدمة Google Document ودعوة أفراد العينة للإجابة على أسئلة الاستبانة عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مثل Watsup, LinkedIn, Twitter لتجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة على هذا الرابط:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfuWEnezZxTd0K5rrCRxazEV5bD6wbEQWyGLBJ0NwU5UZ_mSA/viewform

كما تم إجراء مقابلات مع عدد من القيادات الإعلامية والسّياسية البارزة في السودان حول موضوع وتساؤلات الدراسة.

وصف الاستبانة

احتوت الاستبانة على 30 مفردة أعدها الباحث، وقد غطت مفردات أو أسئلة الاستبانة محورين رئيسيين: في الأول تركزت الأسئلة بشكل رئيس حول دور ومسؤولية وسائل الإعلام السودانية تجاه دعم التحول الديمقراطي في البلاد. أما المحور الثاني من الأسئلة فقد خصص للتعرف على مدى اضطلاع السلطة السّياسية والطبقة السّياسية عموما، بمسؤوليتها تجاه وسائل الإعلام السودانية حتى تتمكن من القيام بدورها المطلوب في دعم التحول. ومما يجدر ذكره أن أسئلة الاستبانة تناولت أيضا معلومات شخصية، منها العمر والمهنة والمستوى التعليمي.

أسباب اختيار مجتمع الدراسة

تتعلق مشكلة الدراسة بالحراك السّياسي في السودان، لاسيما بعد التغيير السّياسي في أبريل 2019م، وإشكاليات دعم وسائل الإعلام للتحول الديمقراطي المرتجى. ومن هنا كان من الضروري أن يكون اختيار مجتمع الدراسة بحيث يشمل الإعلاميين وأفراداً من الطبقة السّياسية وعموم صفوة المجتمع المهتمة بالشأن السّياسي العام في البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن صفوة المجتمع من المتعلمين والمثقفين هم أكثر قدرة على التعامل مع وسائل الاتصال، وأكثر قدرة على فهم رسائلها أو مضامينها (كامل، 1995: 214). ونقصد بالصفوة هنا أولئك الأشخاص الذين يتمتعون بحظ من التعليم العالي، ولهم القدرة في نفس الوقت على الإحاطة بالقضايا السّياسية وحركة المجتمع بشكل عام؛ وهم على سبيل المثال لا الحصر المثقفون من السّياسيين والإعلاميين والخبراء المختصين في المجالات ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الباحث قصد بالذين يتمتعون بحظ من التعليم العالي، الجامعيين ومن هم حاصلون على دراسات فوق الجامعية، بيد أن عدداً مقدراً من حملة الشهادة الثانوية يتمتعون بقدرة على الإحاطة بالقضايا السّياسية وحركة المجتمع، ولذلك أعتبر الباحث عدداً من حملت الشهادة الثانوية ضمن النخبة المستهدفة في هذا البحث.

طريقة اختيار العينة وحجمها

فقد روعي في عينة الدراسة أن تضُم إعلاميين وغيرهم من سياسيين وتنفيذيين في مجالات الخدمة المدنية من مختلف التخصصات. وبما أن عينة الدراسة في رأي كثير من المتخصصين محكومة بظروف الدراسة؛ هذا وقد اشتملت العينة على فئتين:

أ – **الفئة الأولى:** وهم الأفراد الذين أجابوا على الاستبانة ومجتمعها يتكون من 111 فرداً من الإعلاميين وغير الإعلاميين من النخب المتعلمة في مختلف مجالات الخدمة العامة ومن مختلف التخصصات؛ وهم ممن لهم اهتمام ومتابعة للشأن العام لا سيما السّياسي منها.

ب – **الفئة الثانية:** وتتكون من المقابلات الشخصية. وشملت المقابلات مع تسعة أشخاص: منهم ستة من خبراء الإعلام ورؤساء تحرير عدد من الصحف، بالإضافة إلى ثلاثة من السّياسيين ممن تقلدوا مناصب وزارية ودستورية.

طريقة تحليل الاستبانة والمعالجات الإحصائية

بعد تفريغ الاستبانة من استجابات أفراد العينة تم تحليل البيانات بوساطة الحاسب الآلي باستعمال برنامج أكسل Excel، وذلك لقياس الفروقات والاختلافات في الآراء ودراسة العلاقة بينهما. وتم إتباع مقياس ليكرت في هذا الشأن. وروعي في العبارات السالبة إعطاء 5 درجات للاستجابة الأولى (أوافق تماما)، وتتدرج نزولاً ليكون وزن الاستجابة الخامسة: (أعترض تماما) درجة واحدة. وفي حالة العبارات الموجبة يعكس وزن الدرجات صعوداً بحيث تعطى الاستجابة الأولى درجة واحدة والأخيرة خمس درجات.

وقد أكدت النتائج المتحصل عليها من الاستبانة فيما بعد أن أسئلتها كانت واضحة تم فهمها بالصورة المطلوبة، ولم تكن هناك إجابات غير متوقعة. أما الثبات والصدق الداخلي للاستبانة فقد حُسب إحصائياً باستعمال برنامج أكسل Excel على الحاسب الآلي، عبر مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha الذي يحدد مقياس الاتساق الداخلي: أي مدى ارتباط مجموعة العناصر باعتبارها وحدة واحدة. وبلغت نسبة الثبات 0.91؛ وهي نسبة مرتفعة تدل على قابلية استبانة الاستقصاء للتطبيق. أنظر الجدول رقم (1):

جدول (1)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.913	30

تبويب وتحليل الاستبانة

الخصائص العمرية

تتركّز أعمار أفراد العينة في الفئة العمرية (45 – 54)، حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الفئة 41%. وبلغت نسبة أفراد العينة من الفئتين العمريتين (35 – 44)، (55 – 64) 24% لكليهما، بينما بلغت نسبة الفئة (25 – 34) 7%، أما الفئة (أكثر من 65) 3%. ويلاحظ أن تركّز أعمار أفراد العينة في الفئة (45 فما فوق)، أمر يعطي صدقية أكبر لنتائج تحليل العينة إذ أن هذا العمر يمثل قمة النضج العقلي والفكري.

جدول (2)

الفئة العمرية	العدد	النسبة
34 – 25	8	%7
44 – 35	27	%24
54 – 55	46	%41
64 – 55	27	%24
65 فأكثر	3	%3
الإجمالي	111	%100

الخصائص التعليمية

توزع أفراد العينة على ثلاثة مستويات تعليمية، وهي: فوق الجامعي، جامعي، ثانوي. وبلغ عدد الذين يحملون مؤهلات فوق المستوى الجامعي 76 فردا بنسبة 68% من مجمل أفراد العينة، وبلغ عدد الجامعيين 32 فردا بنسبة 29%، بينما بلغ عدد الثانويين ثلاثة أفرد بنسبة 3%.

جدول (3)

المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة**
فوق الجامعي	76	%68
جامعي	32	%29
ثانوي	3	%3
الإجمالي	111	%100

الخصائص المهنية

توزع أفراد العينة على ثلاثة مستويات مهنية هي: إعلاميون، وغير إعلاميين (سياسيون، وتنفيذيون).

جدول (4)

المهنة	العدد	النسبة
الإعلاميون	43	%39
التنفيذيون	63	%57
السّياسيون	5	%5
الإجمالي	111	%100

استخدم الباحث النسب المئوية كما استخدم المتوسط الحسابي في حساب رأى الشريحة المعنية لكل فقرة من فقرات الاستبانة. وهذه النسبة أو المتوسطات من أفراد العينة؛ ولذلك فلن نُشير في الفقرات من هنا فصاعداً إلى عبارة أفراد العينة اختصاراً.

وعمد الباحث إلى أخذ رأي بعض الفئات داخل العينة كل على حدا، فبعد أخذ الرأي الإجمالي للعينة تم فرز الإعلاميين (يمثلون 39%) من غيرهم (يمثلون 62% منهم 57% تنفيذيون و5% سياسيون)، للاطلاع على رأيهم لأهميته لكونهم فئة على صلة أوثق بوسائل الإعلام. كذلك تم فرز إجابات حملة الشهادات فوق الجامعية ويمثلون نسبة 68% من مجمل أفراد العينة. ولعل ارتفاع مستوى التعليم على أفراد العينة يعطي صدقية وموثوقية أكبر لنتائج استجابات العينة. كما هناك عامل مهم آخر يصب في الصدقية والموثوقية؛ وهو أن الفئة العمرية (45 وما فوق) تمثل نسبة 68% وهي الأعمار التي يمكن تمثّل قمة النضج الفكري. الجدول رقم (5)، يشتمل المتوسطات الحسابية لعبارات الاستبانة لكل الفئات ولكل فئة على حدا.

جدول (5)

رقم العبارة	كل المشاركين	الإعلاميون	غير الإعلاميين	فوق الجامعيين	عمر (45 – 54)	بقية الفئات العمرية	السّياسيون
1	2.31	2.02	2.49	2.29	2.35	2.28	2
2	3.12	2.81	3.31	3.03	3.04	3.17	2.6
3	2.61	2.44	2.72	2.57	2.68	2.57	2.4
4	3.32	3.19	3.40	3.36	3.22	3.38	3
5	1.79	1.79	1.78	1.8	1.83	1.75	1.2
6	2.03	1.79	2.18	1.88	1.89	2.12	2
7	3.96	3.95	3.97	4.07	3.98	3.95	4
8	4.11	3.95	4.21	4.07	4.3	3.97	4
9	4.34	4.21	4.04	4.43	4.09	4.12	4.8
10	4.17	4.21	4.15	4.13	4.22	4.14	4
11	4.26	4.3	4.24	4.2	4.37	4.18	4
12	4.14	4.02	4.21	4.13	4.15	4.12	4.4
13	3.82	3.51	4.01	3.66	4.04	3.66	3.4
14	3.65	3.77	3.57	3.62	3.68	3.63	3.4
15	3.78	3.88	4.72	3.79	4.15	3.52	4
16	4.02	3.7	4.22	3.92	3.98	4.05	4.6

رقم العبارة	كل المشاركين	الإعلاميون	غير الإعلاميين	فوق الجامعيين	عمر (45 – 54)	بقية الفئات العمرية	السّياسيون
17	4.1	4.07	4.12	4.11	4.2	4.03	3.2
18	4.13	4.49	3.9	4.18	4.30	4	3.8
19	4.48	4.3	4.59	4.39	4.61	4.38	4.4
20	3.92	3.65	4.09	3.8	3.91	3.92	3.6
21	4.49	4.3	4.6	4.41	4.57	4.43	4.4
22	4.51	4.37	4.6	4.47	4.59	4.46	4.8
23	4.32	4.12	4.44	4.25	4.41	4.25	4.6
24	4.21	3.95	4.37	4.11	4.28	4.15	4.2
25	2.61	2.4	2.75	2.66	2.57	2.65	2
26	2.55	2.77	2.41	2.59	2.83	2.35	2.2
27	4.09	4.04	4.09	4.09	4.5	3.86	4
28	4.23	4.12	4.31	4.3	4.41	4.11	4.8
29	3.84	3.7	3.93	3.78	4.02	3.71	4.6
30	3.31	3.76	3.34	3.37	3.48	3.18	3

يوضح جدول رقم (6) المدى الراجح للاستجابات بخصوص العبارات السالبة وعددها 23 عبارة بالأرقام (من 7 – 24، ومن 26 – 30).

جدول رقم (6)

رقم الاستجابة	المدى الراجح	الاستجابة
1	1 – 1.79	أعترض تماماً
2	1.80 – 2.59	أعترض إلى حد ما
5	2.60 – 3.39	متردد
4	3.40 – 4.19	أوافق إلى حد ما
5	4.20 – 5.00	أوافق تماماً

يوضح جدول رقم (7) المدى الراجح للاستجابات بخصوص العبارات الموجبة وعددها 7 عبارات بالأرقام (من 1 – 6 و25).

جدول (7)

رقم الاستجابة	المدى الراجح	الاستجابة
1	1 – 1.79	أوافق تماماً
2	1.80 – 2.59	أوافق إلى حد ما
5	2.60 – 3.39	متردد
4	3.40 – 4.19	أعترض إلى حد ما
5	4.20 – 5.00	أعترض تماماً

جدول رقم (8) يوضح نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة رأي كل المشاركين بجميع فئاتهم في الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة ،وكذلك السّياسيين.

جدول (8)

	القيمة الاحتمالية	قيمة (ت)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي
كل المشاركين 111	0.000	4.72	29	0.77	3	3.67
السّياسيون 5	0.000	3.20	29	1.02	3	3.59

جدول رقم (9) يوضح نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة رأي شريحة الإعلاميين وغير الإعلاميين في الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة.

جدول (9)

	القيمة الاحتمالية	قيمة (ت)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي
الإعلاميون 43	0.001	3.90	29	0.80	3	3.57
غير الإعلاميين 68	0.000	7.95	29	0.75	3	3.72

جدول رقم (10) يوضح نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة رأي شريحة الجامعيين وفوق الجامعيين في الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة.

جدول رقم (10)

	القيمة الاحتمالية	قيمة (ت)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي
فوق الجامعيين 76	0.000	3.90	29	0.80	3	3.57
جامعيون 35	0.000	7.95	29	0.75	3	3.72

جدول رقم (11) يوضح نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة رأي شريحة الفئة العمرية (45 – 54) وبقية الفئات العمرية في الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة.

جدول رقم (11)

	القيمة الاحتمالية	قيمة (ت)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي
الفئة العمرية (45 – 54) 46	0.000	5.06	29	0.81	3	3.75
بقية الفئات العمرية 65	0.000	4.38	29	0.77	3	3.60

مع ملاحظة أن رأي جميع المشاركين يقع في نطاق (أوافق أو إلى حد ما). كما أن أكبر فرق بين متوسطين جاء بين الفئة العمرية (45 – 54) والسّياسيين، حيث 3.75 – 3.57 = 0.18 وهو بالتحليل لا يمثل فرقاً ذا دلالة إحصائية (ت = 0.38) P = 0.71

المقابلات

لمزيد من تأكيد نتائج هذه الدراسة فقد تم استخدام المقابلة باعتبارها إحدى أدوات البحث العلمي المعتمدة، وتعتبر المقابلة واحدة من الطرق المسحية في البحوث الاجتماعية التي تستخدم لتجميع البيانات، وهي محادثة بين الباحث وطرف آخر بهدف الحصول على معلومات وثيقة الصلة بالبحث ويركز فيها على محتوى محدد بأهداف بحثية، وتتميز المقابلة على غيرها من تقنيات جمع المعلومات بالمباشرة والعمق (سعد، 2020). ويتم استخدامها في العديد من الأبحاث بشكل عام وفي الأبحاث المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل خاص (عثمان، 1995: 134). وقد أجرى الباحث عدد تسع مقابلات مع قيادات سياسية وإعلامية لأغراض هذه الدراسة.

مقابلات الإعلاميين

طرح على الإعلاميين ثلاثة أسئلة: الأول بشأن مدى تفهم السلطات السّياسية والطبقة السّياسية لمهام وسائل الإعلام، وما إذا كانت تساعدها في القيام بدورها في إشاعة الوعي السّياسي المطلوب. السؤال الثاني، كان عن أسباب توقف أو إيقاف أو إعاقة عمل بعض وسائل الإعلام، هل لأسباب سياسية أم اقتصادية أم الاثنين معا. أما السؤال الثالث كان عن أبرز التحديات التي تواجه حرية الصحافة والتحول الديمقراطي بشكل عام.

1. د على محمد شمو (خبير إعلامي، وأستاذ جامعي ووزير سابق للإعلام، ورئيس سابق للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية (شمو، 2022).

يقول البروفيسور شمو أن الطبقة السّياسية تتفهم الدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة وعلى علم به، لكنها تتعمد استغلال الصحافة استغلالاً سيئاً لا يلتزم بالقيم الخبرية. ولا تلتزم كذلك بتوفير المعلومة الصحيحة والبيئة التي تتيح التعبير عن الرأي بموضوعية استناداً إلى تلك المعلومة الصحيحة. وقال شمو أن الصحافة اليوم موظفة لخدمة اتجاهات معينة؛ فنفس الموضوع نجده مطروقا من عدد من الصحف والكتاب بشكل مختلف تماما ومتناقض تماما. معتبراً أن ذلك وضع سيء بالنسبة لاستقلال الصحافة، وانعكاس للبيئة السّياسية غير الصّحية تماما. وأضاف بروفيسور شمو أن توقف الصحف جاء لسببين: الأول عام يتعلق بتناقص قراء الصحف الورقية بسبب توفر المعلومات في الوسائط الإلكترونية على مدار 24 ساعة، وبالتالي مواكبة الحدث ومعرفة تفاصيله وتطوراته؛ وهذا ما لا تستطيع الصحيفة الورقية إليه سبيلا إلا في اليوم التالي. أما السبب الثاني؛ فهو متعلق بدخل الإعلان في السودان؛ وهو الممول الرئيس للصحف، فقد قل دخله، وذلك بسبب ارتفاع أسعاره إذ رفعت الصحف أسعار الإعلان بسبب ارتفاع مدخلات إنتاج الصحف التي تستوردها بالعملة الصعبة الشحيحة التي تتراجع في مقابلها العملة المحلية باستمرار. وفوق ذلك هنالك زيادة كبيرة في الضرائب. وكل ذلك انعكس سلباً على العملية الإنتاجية فتوقفت كثير من الصحف كما تدنى توزيع تلك التي مازالت تصدر، وبعضها لا يستطيع الإيفاء بالتزاماته تجاه الصحفيين، وفي ذات الوقت لا يستطيع الاستغناء عنهم بسبب الخوف من دفع مستحقات فوائد ما بعد الخدمة؛ وهذا يعني أنها مستمرة في الصدور مع الخسارة، وهذا وضع بالغ السوء يمكن أن تمر به الصحافة في البلاد. وأشار بروفيسور شمو إلى أن ملاك الصحف من أصحاب النفوذ يحتفظون بها في هذا الوضع لأنها تمثل سلاحا يستخدمونه استخدامات كثيرة: منها المشروع ومنها غير المشروع. وحول أبرز التحديات التي تواجه حرية الصحافة والتحول الديمقراطي، قال بروفيسور شمو أن حرية الصحافة كذلك في وضع سيء؛ فالشعار السّياسي المطروح اليوم هو الحرية، وكان المفترض أن يحدث العكس والبلاد تستشرف تحولا ديمقراطيا في

حرية وممارسة ديمقراطية بعد نظام شمولي؛ لكن في واقع التطبيق ليس هناك حرية بل هناك إرهاب فكري شديد تجاه الممارسين للصحافة، فهناك شعارات مرفوعة ذات اتجاهات سياسية معينة، وكل من لديه رأي مخالف أو يخرج عن تلك الاتجاهات، يواجه بهجوم عنيف. فأصبح أصحاب الرأي يترددون في التعبير عن آرائهم وتحليل الأحداث تحليلاً موضوعياً، إلا أن يتم ذلك في إطار الاتجاه السائد في الساحة. وختم شمو بقوله إنه من موقعه السابق في رئاسة المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية لاحظ أن القوانين فيما قبل التغيير السّياسي كانت ممتازة، إلا أن جهاز الأمن كان يتدخل بشكل واضح جداً، وهذا كذلك أثر سلباً على حرية الصحافة والنشر والتعبير.

2. أحمد البلال الطيب رئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم (يومية – سياسية – مستقلة) ومالك مؤسسة الأخبار التي تضم كذلك صحيفة الدار الاجتماعية (الطيب، 2022).

يقول أحمد البلال الطيب: أن السلطات السّياسية والطبقات السّياسية عامة، لا تتفهم دور الصحافة، وتنظر إليها كأداة لخدمة أهدافها وأجندتها فقط؛ فإن رضخت لهذا الفهم، فإنها تكسب الرضا والدعم، وإلا نالت السخط والمحاربة بأدوات السلطة: مثل حرمانها من الإعلان الحكومي؛ فمعظم الإعلانات حكومية، أو قد تفرض عليها رسوم ضرائبية باهظة. وحول توقف بعض الصحف السّياسية، يقول الطيب أن هناك أسباباً تتعلق باضمحلال سوق الصحافة الورقية على مستوى العالم كله. وهناك سبب اقتصادي، وسيأسى، نتيجة تدهور سعر العملة الوطنية لدرجة التلاشي الكامل، فقد ارتفعت أسعار ورق الطباعة والمدخلات الطباعية الأخرى لأرقام فلكية. كما تم استخدام ذات عقلية النظام السابق، بمنح الإعلان الحكومي للصحف الموالية وحرمان غير الموالية. وأضاف الطيب، أن مؤسسته ومنذ نحو عامين حجزت حساباتها وحتى الحسابات الخاصة وتوجيه اتهامات كيدية بالثراء المشبوه. وقال إنهم يتكبدون يومياً خسائر فادحة، ولكنهم يكافحون لأجل استمرار الصدور احتراماً للقارئ وتجنب تشريد العاملين بالصحيفة. وأشار الطيب إلى أن حرية الصحافة والانتقال الديمقراطي الحقيقي، وجهان لعملة واحدة، إلا أن الوجهين حاليا شائهان؛ فلا صحافة حرة بدون انتقال ديمقراطي حقيقي، ولا انتقال ديمقراطي بدون صحافة حرة؛ فالانتقال الديمقراطي الحالي مترنح، والصحافة السودانية تائهة، وهي ما بين مطرقة التدهور الاقتصادي المريع، وسندان الانسداد السّياسي التام. وقال الطيب أن أبرز التحديات الماثلة هي الهيمنة والإقصاء. إذ برأيه أن من يتولى السلطة انتقاليا منذ التغيير السّياسي وحتى اليوم، يهيمن على كل شيء، ويسعى لإقصاء الجميع عدا منسوبيه، على نهج (من ليس معنا، فهو ضدنا). وختم الطيب بقوله: بأن الصحافة استطاعت كشف فساد النظام السابق ونقده؛ مما أسهم إلى حد كبير جداً في إسقاطه.

3. عثمان ميرغني رئيس تحرير ومالك صحيفة التيار اليومية المستقلة (ميرغني، 2022).

يقول عثمان ميرغني: أن السلطة السّياسية والطبقة السّياسية عموما لا تتفهم مهام وسائل الإعلام، ولا تساعد في القيام بدورها؛ مؤكداً أن نظرة السلطة والسّاسة للإعلام كما ينظر الرجل للحذاء، إذ أن أهميته في وقاية القدم من قطع الزجاج المتناثرة في الطريق. وحول أسباب توقف الصحف قال ميرغني: أن من وحي تجربتنا فقد أوقفنا عن الصدور في السابق لما يزيد عن ثلاث سنوات لأسباب سّياسية، لكن هناك صحف أخرى توقفت اقتصاديا. وفيما يتعلق بأبرز التحديات الحالية قال ميرغني أن الجانب الاقتصادي يعتبر تحديا كبيراً لارتفاع تكلفة صناعة الصحافة بسبب تدهور قيمة العملة المحلية. مضيفاً أن هناك تحدياً آخر متمثلاً في حالة عدم الاستقرار السّياسي، خاصة بعد ما وصفه ميرغني بـ "الانقلاب العسكري" في 25 أكتوبر 2021م.

4. عبد العظيم صالح رئيس التحرير التنفيذي السابق، لصحيفة السوداني الدولية اليومية المستقلة (صالح، 2022).

يقول عبد العظيم صالح: أن السلطات الحكومية وأجهزتها المختصة في اغلب الأنظمة السّياسية التي مرت على السودان غاب عنها الفهم المطلوب لدور الصحافة وحدود العلاقة بين الصحافة والحكومة؛ الأمر الذي انعكس سلبا على استمرارية الصحافة. ويقول صالح أن كل نظام سياسي جديد يقوم بإلغاء الصحف بجرة قلم، ويتم تصنيفها ضمن هياكل النظام السابق؛ ولهذا فقدت الصحافة والصحافيون خاصية الاستمرار والثبات. مؤكداً أن ذلك عطّل دورها في إشاعة الوعي والتنوير وقيادة الرأي العام. وقال صالح أن التغيير الإيجابي المنشود بعد الثورة لم يحدث؛ بل تفاقمت ذات الصعوبات، ولم تكلف السلطة الانتقالية نفسها البحث عن حلول، ولكنها مضت في اتجاه أكثر قسوة بتصنيف الصحف، واعتبار بعضها صحافة للنظام السابق واستمرت ذات السياسات في التضييق على الحريات واحتكار الإعلان وإهمال مشكلات صناعة الصحافة والإبقاء على القوانين المقيدة للحريات والصحافة. وأضاف صالح أن الصحافة في ظل النظام السابق شهدت استقرارا نسبيا مقارنة بالعهود التي سبقته. وأشار إلى صدور قانون للصحافة أفضل نسبيا من القوانين التي سبقته. كذلك قامت مؤسسات حكومية في ذلك العهد لرعاية وتعزيز وتطوير المهنة، لكن في ذات الوقت أحكمت الرقابة عليها بصورة أو بأخرى. ومضى صالح يقول ومع ذلك لم تخل التجربة من سلبيات منها: تعدد أشكال الرقابة الحكومية وارتفاع تكلفة التشغيل، والرسوم والجبايات، وسيطرة الحكومة على سوق الإعلان، كل هذه العوامل أضعفت الصحف التي تدار بواسطة القطاع الخاص وتوقف اغلبها عن الصدور. وختم صالح بقوله إن أبرز التحديات: هي عدم الاستقرار السّياسي والأزمة الاقتصادية، الأمر الذي يعيق اكتمال التحول الديمقراطي. مطالبا بدعم الدولة السّياسي واللوجستي والفني لمدخلات الطباعة والورق والتمويل والأجور والتدريب.

محمد الفاتح رئيس تحرير صحيفة الأهرام اليومية المستقلة (الفاتح، 2022).

يقول محمد الفاتح: أنه يفرّق بين السلطة السّياسية وبين الطبقة السّياسية؛ حيث أن السلطة السّياسية غير مهتمة بالصحافة الورقية ومستغرقة في القضايا الملحة، خاصة القضايا الأمنية كالحروب في الأطراف لاسيما دارفور والتفلتات الأمنية في المركز ومجابهة حالة الاحتجاجات والتظاهرات التي تشلُّ دولاب العمل، وتزيد من الأزمة الاقتصادية. بينما الطبقة السّياسية في عمومها أدركت ضمور تأثير الصحافة الورقية وركّزت اهتمامها على وسائل التواصل الاجتماعي. مشيرا إلى أن تراجعاً كبيراً حدث في جودة المادة المنشورة. وحول أسباب توقف بعض الصحف مضى الفاتح يقول إن الأسباب الاقتصادية تأتي في المقام الأول حيث هناك ارتفاعاً خرافياً في أسعار مدخلات الإنتاج نتيجة لتدهور العملة الوطنية وارتفاع مقابل العملات الحرة فضلا عن تدني رواتب الصحفيين لأدنى مستوىً. وأضاف أنه من ناحية أخرى فإن المشهد السّياسي المضطرب ألقى بظلاله السالبة على المشهد الإعلامي.

5. لينا يعقوب رئيس تحرير موقع باج نيوز الإخباري ومديرة مكتب قناة العربية في الخرطوم (يعقوب، 2022).

تقول لينا يعقوب: أن الطبقة السّياسية تتفهم مهام وسائل الإعلام لكنها لا تساعدها بالطبع على القيام بدورها؛ وإنما تعمل هذه الطبقة على تسخير الإعلام لخدمة أجندتها الحزبية بشتى السُبل، حتى وإن كان ذلك على حساب الحقيقة. وترى لينا أن تعطيل عمل وسائل الإعلام كان في السابق لأسباب سياسية واقتصادية عبر مضايقات السلطة المتمثلة في الإيقاف من الكتابة والمصادرة وحجب الإعلان ومضايقات الأجهزة الأمنية، لكن اليوم تبدو هذه المضايقات أكثرها

اقتصادية مع تأزم الوضع السّياسي، فمعظم الصحف والقنوات المملوكة لرجال أعمال والقطاع الخاص توقفت لأسباب اقتصادية فضلاً عن عدم اهتمام الدولة بالإعلام والاكتفاء بالاستعاضة بكتائب إلكترونية في وسائل التواصل الاجتماعي. وتشير لينا إلى أن هناك تحديات كثيرة أمام حرية الصحافة، أهمها عدم توفر الأمن في أي تغطية حية وتعدد الأجهزة النظامية التي تتعامل مع الإعلام. وعادت لينا تؤكد على القضية الاقتصادية مشيرة إلى قصور مصادر دخل للمؤسسات الإعلامية التي توفر الحد الأدنى لاستمرار العمل الصحفي بصورة مهنية، وهي تكابد ارتفاع مدخلات الإنتاج وزيادة الضرائب فضلا عن منافسة الإعلام البديل رغم تدني جودة محتواه مقارنة بمحتوى وسائل الإعلام التقليدية.

مقابلات السّياسيين

كذلك طُرح على السّياسيين ثلاثة أسئلة: الأول حول مدى تفهم وسائل الإعلام السودانية لمهام السلطات السّياسية والطبقة السّياسية عموما، وما إذا كانت تساعد في القيام بدور إشاعة الوعي السّياسي وحفز المشاركة الشعبية. وكان السؤال الثاني عن رأيهم حول مدى قيام وسائل الإعلام السودانية بدورها في دعم التحول الديمقراطي في البلاد بعد أبريل 2019، وما هي أهم مظاهر القصور في رأيهم. أما السؤال الثالث: كان حول ما إذا كانوا يعتقدون بأن هناك ثقة مفقودة بين وسائل الإعلام وبين الطبقة السّياسية حاكمة أو معارضة.

1. عبد الواحد يوسف وزير الداخلية الأسبق ثم والي شمال دارفور الأسبق (يوسف، 2022).

حول مدى تفهم وسائل الإعلام السودانية لمهام السلطات السّياسية والطبقة السّياسية عموما، يقول عبد الواحد يوسف: أنها تتفهم ذلك وعلى تواصل وتداخل معها. ويمضي يوسف يقول إنه مع توفر صدق المقاصد لدى السّياسيين، فإن وسائل الإعلام تستطيع القيام بدور إيجابي في دعم الحراك السّياسي والتحول الديمقراطي. مضيفا أنه كلما كانت الوسيلة الإعلامية معتمدة على مصادرها الخاصة في تمويل نفسها، كلما كانت مستقلة في عملها وتخدم خطها الإعلامي بحيادية. لكن مسألة القصور التمويلي تبدو جلية بشكل كبير في السودان، وبدون ضمان التمويل الذاتي ستكون وسائل الإعلام في انتظار جهة ما تساعدها في مسألة تمويل نشاطها؛ وغالبا ما تكون هذه الجهة هي الحكومة؛ وبناء على ذلك يمكن توقع شكل العلاقة بين الوسيلة الإعلامية والحكومة، وبالطبع لا أستطيع التعميم غير أن ذلك هو الغالب؛ وعليه فإن مدى قدرة الوسيلة الإعلامية على دعم التحول الديمقراطي يمكن أن ينظر له من واقع هذه الإشكالية. وحول الدور الإيجابي لوسائل الإعلام دعم التحول الديمقراطي، يقول يوسف أن الوضع الحالي لا يشهد تحولا ديمقراطيا حتى تستطيع وسائل الإعلام دعمه؛ فما حدث في أبريل 2019 هو استبدال نظام حكم بآخر؛ فما نشهده وضع أسوأ من سابقه، وليس هناك ما يشير إلى إجراءات تفضي إلى قيام حكومة مدنية مثل قانون الانتخابات والتحضيرات المرتبطة بقيامها. ويضيف يوسف أنه في هذا التغيير تحولت الساحة السّياسية لعراك حزبي وتصفية حسابات بين الخصوم السّياسيين؛ وعليه لا أستطيع أن ألوم وسائل الإعلام في هذه الظروف بأنها لم تدعم التحول الديمقراطي. لقد ظلت وسائل الإعلام متنازعة التوجهات بين مكونين: مدني وعسكري، وحتى المدني لم يكن على قلب رجل واحد. ويرى يوسف أنه في ظل هذه البيئة السّياسية لم تستطع وسائل الإعلام حتى القيام بالجهد القليل في توعية الجماهير لاسيما الشباب، فبعضهم لا يدرك كنه بعض الشعارات المرفوعة على سبيل المثال لا يدركون بالضبط ما هو مفهوم الدولة المدنية. ويضيف يوسف أن وسائل الإعلام كذلك لم تتح الفرصة للرأي الآخر من الأصوات السّياسية غير تلك التي

استحوذت على المشهد السّياسي. وحول مدى توفر الثقة بين وسائل الإعلام والسلطة السّياسية والطبقة السّياسية عموما، يقول يوسف أنه ليست هناك ثقة مفقودة بين الطرفين؛ وإنما هناك شعرة معاوية بين الطرفين.

2. إشراقة سيد محمود وزيرة التعاون الدولي الأسبق (محمود، 2022).

حول مدى تفهم وسائل الإعلام السودانية لمهام السلطات السّياسية والطبقة السّياسية عموما، تقول إشراقة سيد محمود: أن وسائل الإعلام بصورة عامة تعتبر السلطة الرابعة، وهناك من يقدمها لتكون الثالثة؛ وهذا يعني أن الإعلام جزء من السلطة أو ضمن هيكل السلطة. وتضيف الوزيرة السابقة أن هذا يعبر عن عِظم دور الإعلام في القرار السّياسي، إما عبر مهمة التوعية الشعبية أو عبر عكس الضغط الشعبي. وترى أن وسائل الإعلام السودانية، على مستوى الإعلام الرسمي؛ تقدم ما هو مقبول لكنه دون الطموح. وترى إشراقة أن {ا. وأن الدولة، وليس الحكومة، تحتاج الي إعلام حديث قائم على خطة استراتيجية تراعي مصالح الدولة والشعب بعيدا عن الحكومة والمعارضة. وحول مدى قدرة وسائل الإعلام السودانية على القيام بدورها، تقول إشراقة أن هناك قصورا كبيرا ويعزى ذلك لغياب الاستراتيجية الإعلامية القائمة على هدف الحفاظ على الدولة ومكتسباتها وأركانها الأساسية. وتضيف أنه بعد الثورة حدثت فوضى كبيرة تعرضت خلالها وسائل الإعلام لسيطرة وجهات النظر الحزبية الضيقة والأيديولوجية بعيدا عن استراتيجية وطنية موحدة. وتضيف أن ذلك حدث في اختراقات الأمن القومي والسيادة والنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية. وفيما يتعلق بمستوى الثقة بين وسائل الإعلام والسلطة السّياسية والطبقة السّياسية عموما، تقول إشراقة أن القضية أبعد من كونها مسألة ثقة بقدر ماهي أزمة أعقبت الثورة في السودان، بين كيانات سياسية أرادت إحداث تغيير بدون مفهوم محدد لماهية التغيير، فأصبحت ثورة على كل شيء: الحسن والقبيح. وتمضي تقول إن ذلك يشبه الفوضى التي أعقبت الثورة الفرنسية، فلم تكن هنالك أهداف سياسية وطنية عليا تتفق عليها الطبقات السّياسية لتملكها للإعلام ليعمل عليها. وتؤكد أنه إزاء ذلك أصبحت وسائل الإعلام أسيرة لردود الأفعال: أي أن ناتجها إعلام على قدر الفعل المؤقت وفي وقته، لا تسنده استراتيجيات ولا أهداف وطنية مسبقة.

3. د. إبراهيم الخضر الحسن والي الولاية الشمالية الأسبق (الحسن، 2022).

حول مدى تفهم وسائل الإعلام السودانية لمهام السلطات السّياسية والطبقة السّياسية عموما، يقول د. إبراهيم الخضر الحسن: أن وسائل الإعلام السودانية الماثلة لا تتفهم مهام السلطة السّياسية الحاكمة أو المعارضة، وذلك لأن وسائل الإعلام الرسمية منها لا تلبي إلا رغبة ومتطلبات الجهة الحاكمة، وتتقيد بتوجيهاتها وتحقيق أهدافها، وتتعمد إبعاد الآخر، الذي لا تتاح له مجرد فرصة عرض رأيه، بل تتم مضايقته وحجر نشاطه. ويمضي الحسن يقول أما بالنسبة لوسائل الإعلام غير الرسمية لا تختلف كثيرا عن رصيفتها الرسمية، فهي لا تتفهم مهام السلطة السّياسية، إلا إن كانت لها مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشر. وهي كذلك لا تعطي الآخر فرصة التعبير عن وجهة نظره إلا بشروط تتوافق مع توجهاتها وتوجّه داعميها. ويصل الحسن إلى نتيجة مؤداها أنه سواء وسائل الإعلام الرسمية أو غير الرسمية، فإن دورهما يكاد ينعدم في إشاعة الوعي السّياسي وتنشيط المشاركة الشعبية. وحول مدى قيام وسائل الإعلام السودانية بدورها في دعم التحول الديمقراطي يجدد الحسن انتقاده لوسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية معا ولا يرى أنها تقوم بأي دور في دعم التحول الديمقراطي لأنها تنتسب منذ نهاية عهد النظام السابق الي جهات وأحزاب ذات أوزان ضعيفة، وهي ترى أن الوصول الي مرحلة ديمقراطية ليس من مصلحتها، ولن تنال منه معشار ما نالته قبل التحول الذي حدث

في ٢٥ أكتوبر في إشارة إلى القرارات التي أصدرها قائد الجيش وأقال بموجبها حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك قبل استقالته لاحقا بعد تسوية أعادته مرة أخرى لمنصبه. ويقول الحسن أن حكومة الأحزاب المقالة لا زالت تستغل ما تشرف عليه من وسائل إعلامية في تغذية الشعور الشعبي بعدم فائدة أي تحول ديمقراطي.

مناقشة أسئلة الدراسة

طرح الباحث في هذه الدراسة سؤالا رئيسياً تفرعت منه 7 أسئلة، وسوف تتم مناقشتها على ضوء نتائج الدراسة المسحية وبالرجوع إلى الجداول أعلاه بالأرقام (5)، و(6)، و(7). ولكي تتم مناقشة بعضها إحصائياً فإن الباحث سيعتبرها فروضاً:

وللإجابة عن السؤال الفرعي رقم 1 ما هي أبرز التحديات التي تحول دون دعم وسائل الإعلام السودانية للتحول الديمقراطي في البلاد؟ فقد عمدت استبانة البحث لمعرفة رأي المبحوثين تجاه فرضية أربع تحديات تواجه وسائل الإعلام السودانية؛ وتمثلت في اضطراب هامش الحريات الإعلامية، وحجب السلطات للمعلومات، وتردي البيئة الاقتصادية، وعدم تفهم السّياسيين والُنشطاء لمهام الصحفيين. وقد أظهرت متوسطات استجابات أفراد العينة دلالة إحصائية، وهي على التوالي (3.96)، (4.11)، (4.11)، (4.17) بأن هذه التحديات قائمة؛ وبالتالي تعيق وسائل الإعلام في أداء دورها. ويبدو واضحا مسؤولية السلطة السّياسية والطبقة السّياسية عموما عن هذه التحديات، فبإمكان السلطات السّياسية معالجة أمر هذه التحديات لكون من سلطاتها إصدار ما يلزم من قرارات وتشريعات لمعالجة الصعوبات العديدة التي تعطل الإعلام من القيام بمهامه.

وللإجابة عن السؤال الفرعي رقم 2 هل عطلت السلطة السّياسية في السودان وظيفة ودور وسائل الإعلام السودانية؟ نجد أن هناك دالة إحصائية بأن وسائل الإعلام الحكومية هي الأقل تقبلا للرأي والرأي الآخر؛ وبلغ متوسط إجابات أفراد العينة (4.26). وأشار عدد من القادة السّياسيين والإعلاميين من الذين أجرى الباحث معهم مقابلات بشأن هذه الدراسة، إلى بعض الممارسات السّياسية التي تصب في ناحية تعطيل وإعاقة دور وسائل الإعلام؛ إذ يقول الدكتور إبراهيم الخضر والي الولاية الشمالية الأسبق، أن وسائل الإعلام الرسمية منها لا تلبي إلا رغبة ومتطلبات الجهة الحاكمة، وتتقيد بتوجيهاتها وتحقيق أهدافها، وتتعمد إبعاد الآخر. وقد أكد كذلك المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الحكومية، لقمان أحمد أن الهيئة منهارة وتخالف كل المعايير الصحفية باعتبار أنها جهازاً مملوكاً للحكومة، وقال إنها ظلت تعمل على الدوام على هوى الحاكم والمسؤول (راجع ص6). ولا يقتصر الأمر عند الإعلام الحكومي، فحتى ذلك الذي يعتبر مستقلاً يتأثر بمثل تلك الممارسات المعيقة، ويرى عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار في مقابلة الباحث معه أن السلطة السّياسية والطبقة السّياسية أن نظرة السلطة والساسة للإعلام كما ينظر الرجل للحذاء، إذ أن أهميته في وقاية القدم من قطع الزجاج المتناثرة في الطريق، حسب وصفه. كذلك يقول أحمد البلال الطيب رئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم السودانية في مقابلة الباحث معه، أن السلطات السّياسية والطبقات السّياسية عامة، تنظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها أداة لخدمة أهدافها وأجندتها فقط. إلى ذلك فإن أفراد العينة يرون أن مسؤولية توقف عدد كبير من الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعات بعد التغيير السّياسي تقع بدرجة ما على السلطات الحاكمة بمتوسط حسابي بلغ (4.02).

وللإجابة عن السؤال الفرعي رقم 3 هل انعكست خلافات السّياسية العميقة سلباً على أداء وسائل الإعلام السودانية

وعطلت دورها؟ يقول وزير الداخلية الأسبق عبد الواحد يوسف في المقابلة التي أجراها الباحث معه أن الساحة السّياسية تحولت لعراك حزبي وتصفية حسابات بين الخصوم السّياسيين؛ وعليه لا أستطيع أن ألوم وسائل الإعلام في هذه الظروف بأنها لم تدعم التحول الديمقراطي. ومضى يقول لقد ظلت وسائل الإعلام متنازعة التوجهات بين مكونين: مدني وعسكري وحتى المدني لم يكن على قلب رجل واحد. ويعضد ذلك محمد الفاتح رئيس تحرير صحيفة الأهرام السودانية في مقابلة الباحث له، إذ يرى أن المشهد السّياسي برمته ملتبس وغير واضح؛ وهو ما ينعكس بدوره على المشهد الإعلامي إجمالا؛ ولذلك لا يستقيم الظل والعود أعوج. أما البروفيسور علي شمو الخبير الإعلامي ووزير الإعلام الأسبق لفترتين يقول في مقابلة الباحث معه، أن ملاك الصحف من أصحاب النفوذ يحتفظون بالصحف والمؤسسات الإعلامية التي يمتلكونها رغم خسارتها؛ لأنها تمثل سلاحا له استخدامات كثيرة، منها المشروع ومنها غير المشروع. ولعل ما يشير إليه شمو ليس مؤسسات إعلامية حزبية، وإنما يقصد المؤسسات التي تحمل راية أنها مستقلة.

وللإجابة عن السؤال الفرعي رقم 4: هل ساهمت وسائل الإعلام السودانية في تشويه صورة الواقع السّياسي في البلاد؟ أكدت نتائج استجابات المبحوثين أن وسائل الإعلام السودانية تساهم بدرجة ما في تشويه صورة الواقع السّياسي في البلاد، وبلغ المتوسط الحسابي (3.65). بيد انه في ذات الوقت أكد المبحوثين بشكل مطلق أن وسائل الإعلام السودانية غير منحازة ضد الحكومة ولا تركّز على أنشطتها السلبية فحسب، بمتوسط حسابي بلغ (2.55). فضلا عن قولهم بأن الشأن السّياسي في السودان يقع في صدارة اهتمام وسائل الإعلام السودانية بمتوسط حسابي بلغ (2.03). وهذا ربما يُفسّر بأن نقل وعكس وسائل الإعلام لواقع سياسي مأزوم مثقل بالتعقيد يبدو للكثيرين وكأنها مسؤولة عن ذلك.

وللإجابة عن السؤال الفرعي رقم 5 هل انعكس أداء وسائل الإعلام السودانية سلباً على المشهد السّياسي في البلاد؟ يرى أفراد العينة أن وسائل الإعلام السودانية مرتهنة تماما لبعض الجماعات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المسيطرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.23). ولعل محاولات الطبقة السّياسية السيطرة والتغلغل في وسائل الإعلام، يجعلها أدوات للصراع السّياسي وجزءًا منه. وتجدر الإشارة إلى توقف صحف حزبية صدرت ما بعد التغيير السّياسي في أبريل 2019، حسب إفادة رئيس المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية للباحث (راجع ص6)؛ وهذا مما يزيد الضغوط الحزبية على وسائل الإعلام المستقلة بشتى الطرق. وكل ذلك في المحصلة يجعل المشهد السّياسي يخسر وجود إعلام موضوعي قائم على أسس الحياد الإيجابي. وهنا نجد أن السلطة السّياسية وعموم الطبقة السّياسية تتحمل هذه المسؤولية باعتبارها في موضع تتحكم فيه بأدوات السلطة.

وللإجابة عن السؤال الفرعي رقم 6 هل فشلت وسائل الإعلام السودانية في استثمار هامش الحرية المتاح لها بعد التغيير السّياسي؟ نجد أن المبحوثين يعتقدون أن وسائل الإعلام السودانية لم تتمكن بدرجة ما من استثمار هامش الحريات المتاح لصالح القيام بدورها لأسباب خاصة بها بمتوسط حسابي بلغ (4.09). ومع الأخذ في الاعتبار حديث البروفيسور علي شمو في مقابلة الباحث له بأن حرية الصحافة في وضع سيء؛ فالشعار السّياسي المطروح اليوم هو الحرية؛ وكان المفترض أن يحدث العكس، والبلاد تستشرف تحولا ديمقراطيا في حرية وممارسة ديمقراطية بعد نظام شمولي؛ لكن في واقع التطبيق ليس هناك حرية، بل هناك إرهاب فكري شديد تجاه الممارسين للصحافة؛ فهناك شعارات مرفوعة ذات اتجاهات سياسية معينة، وكل من لديه رأي مخالف، أو يخرج عن تلك الاتجاهات يواجه بهجوم عنيف.

مضيفا كذلك أن السلطات السّياسية لا تلتزم بتوفير المعلومة الصحيحة والبيئة التي تتيح التعبير عن الرأي بموضوعية استنادا إلى تلك المعلومة الصحيحة.

وللإجابة عن السؤال الفرعي رقم 7: هل هناك مستوى معقول من الثقة المتبادلة بين وسائل الإعلام السودانية والسلطة السّياسية في البلاد؟ على ضوء إجابات المبحوثين فإنه ليس هناك مستوىً معقول من الثقة متوفر بين الطرفين؛ إذ يرى أفراد العينة في استجابتهم لسؤالين منفصلين بدالة إحصائية أن هناك تأثيراً سلبياً متبادلا بين الطرفين يعيق التعاون بينهما، إذ هناك انعدام ثقة بينهما بسبب عدم احترام الحكومة لدور الإعلام بمتوسط حسابي بلغ (3.84). وكذلك من جانب آخر بسبب إصدار وسائل الإعلام أحكاما سلبية مسبقة تجاه السلطات السّياسية بمتوسط حسابي بلغ (3.31).

النتائج العامة للدراسة:

بالنظر إلى الجدولين بالأرقام (7 – 6)، و(7 – 7) الخاصين بالمدى الراجح للاستجابات بخصوص عبارات الاستبانة الموجبة والسالبة، فقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- يرى عموم أفراد العينة أن الإعلام السوداني لم يتمكن من دعم التحول الديمقراطي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل المشاركين (3.67). أنظر الجداول بالأرقام (7 – 5)، و(7 – 6)، و(7 – 7).
- يرى عموم أفراد العينة أن الإعلام السوداني لم يتمكن من دعم التحول الديمقراطي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل المشاركين (3.67). أنظر الجداول بالأرقام (7 – 5)، و(7 – 6)، و(7 – 7).
- أكثر وسائل الإعلام السودانية متابعة هي المواقع الإلكترونية الإخبارية بمتوسط بلغ 1.87، تليها القنوات الفضائية بمتوسط بلغ (2.61)، تليها الصحف الورقية بمتوسط بلغ 3.12، ثم تأتي الإذاعات في ذيل القائمة بمتوسط بلغ 3.32. أنظر الجدول رقم (7 – 6). مع الإشارة إلى أنه بشكل عام أصبح لكل صحيفة مطبوعة نسخة الكترونية، أو بوابة إخبارية على شبكة المعلومات الدولية، بالإضافة لتقديم خدمة إخبارية عبر الرسائل النصية للهواتف المحمولة وتطبيقاتها، وحتى المحطات التليفزيونية دخلت مضمار المنافسة، وأنشأت مواقع إلكترونية من أجل نيل ثقة المشاهدين وتلبية احتياجاته (التوام، بدون تاريخ). ولذا يمكن اعتبار الصحف الورقية مشاركة بصورة أو أخرى في المرتبة الأولى باعتبارها من الوسائل الأكثر متابعة.
- تواجه الصحافة الورقية بشكل خاص تحديات كبيرة من بينها تناقص عدد القراء وتحولهم بشكل ملحوظ إلى الوسائط الإلكترونية. فضلا عن تردي البيئة الاقتصادية ومضايقات السلطات السّياسية والأحزاب السّياسية وأصحاب النفوذ. أنظر المقابلات ص17، و18، و19.
- الشأن السّياسي في السودان يقع بدرجة ما في صدارة اهتمام وسائل الإعلام المحلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.03).
- أكبر تحديات وسائل الإعلام السودانية بدرجة ما، اضطراب هامش الحريات الإعلامية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.96).
- أكبر تحديات وسائل الإعلام السودانية بدرجة ما، حجب السلطات للمعلومات حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.11).

- أكبر تحديات وسائل الإعلام السودانية بدرجة ما، تردي البيئة الاقتصادية حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.11).
- أكبر تحديات وسائل الإعلام السودانية بدرجة ما، عدم تفهم السّياسيين والنشطاء لمهام الصحفيين، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.17).
- وسائل الإعلام الحكومية أقل تقبلا للرأي والرأي الآخر، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.26).
- وسائل الإعلام الرسمية لا تلبي إلا رغبة ومتطلبات الجهة الحاكمة، وتتقيد بتوجيهاتها وتحقيق أهدافها، وتتعمد إبعاد الآخر (أنظر مقابلات السّياسيين).
- ما تقدمه وسائل الإعلام الحكومية من مواد لا يصب بدرجة ما في دعم التحول الديمقراطي حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.14).
- وسائل الإعلام السودانية فشلت بدرجة ما في تشكيل رأي عام داعم للتحول الديمقراطي بسبب إرباك الخلافات السّياسية العميقة للأداء الإعلامي حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.13).
- وسائل الإعلام السودانية فشلت في تشكيل رأي عام داعم للتحول الديمقراطي بسبب التحيزات والانتماءات السّياسية للصحفيين حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.48).
- وسائل الإعلام السودانية تساهم بدرجة ما في تشويه صورة الواقع السّياسي في البلاد، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.65).
- مسؤولية توقف عدد كبير من الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعات بعد التغيير السّياسي تقع بدرجة ما على السلطات الحاكمة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.02).
- ضعف إسهام وسائل الإعلام السودانية في دعم التحول الديمقراطي بدرجة ما، بسبب ضعف الكادر البشري وبلغ المتوسط الحسابي (3.82).
- ضعف إسهام وسائل الإعلام السودانية في دعم التحول الديمقراطي بدرجة ما، بسبب ضعف الإمكانات المادية والمعينات الفنية الضرورية وبلغ المتوسط الحسابي (3.65).
- ضعف إسهام وسائل الإعلام السودانية في دعم التحول الديمقراطي بدرجة ما، بسبب إعطاء السلطة الحاكمة أولوية التعامل ومنح المعلومات للإعلام الخارجي وبلغ المتوسط الحسابي (3.78).
- فشل وسائل الإعلام السودانية في تشكيل رأي عام داعم للتحول الديمقراطي بدرجة ما، بسبب قصور مهني في كم ونوع تغطية الأحداث السّياسية وبلغ المتوسط الحسابي (4.10).
- ينقص وسائل الإعلام السودانية في تغطيتها لأحداث البلاد السّياسية بدرجة ما، ذكر الحقائق كاملة وبلغ المتوسط الحسابي (3.92).

- ينقص وسائل الإعلام السودانية في تغطيتها لأحداث البلاد السّياسية تقديم الأحداث بحيدة وموضوعية وبلغ المتوسط الحسابي (4.51).
- ينقص وسائل الإعلام السودانية في تغطيتها لأحداث البلاد السّياسية بدرجة ما، تعتيمها على بعض الأحداث بقصد وبلغ المتوسط الحسابي (4.32).
- ينقص وسائل الإعلام السودانية ينقصها في تغطيتها لأحداث البلاد السّياسية قبولها الرأي والرأي الآخر وبلغ المتوسط الحسابي (4.21).
- لم يؤكد أفراد العينة ما إذا كانت وسائل الإعلام السودانية قد بذلت جهودا مقدرة ضمن الحراك السّياسي في ظل التحديات التي تواجهها وبلغ المتوسط الحسابي (2.61).
- وسائل الإعلام السودانية غير منحازة ضد الحكومة ولا تركّز على أنشطتها السلبية فقط وبلغ المتوسط الحسابي (2.55).
- وسائل الإعلام السودانية لم تتمكن إلى حدا ما من استثمار هامش الحريات المتاح لصالح القيام بدورها لأسباب خاصة بها وبلغ المتوسط الحسابي (4.09).
- وسائل الإعلام السودانية مرتهنة لبعض الجماعات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المسيطرة. وبلغ المتوسط الحسابي (4.23).
- هناك انعدام ثقة بين الحكومة ووسائل الإعلام السودانية بدرجة، ما بسبب عدم احترام الحكومة لدور الإعلام وبلغ المتوسط الحسابي (3.84).
- هناك انعدام ثقة بين الحكومة ووسائل الإعلام السودانية بدرجة ما، بسبب إصدار وسائل الإعلام السودانية أحكاما سلبية مسبقة تجاه السلطات السّياسية وبلغ المتوسط الحسابي (3.31).
- الطبقة السّياسية لا تتفهم دور وسائل الإعلام إلا في إطار محاولة استغلالها وتسخيرها لخدمة أجندتها الحزبية الضيقة، فهي لا تساعدها على القيام بدورها في إطار قومي. ومن ثمّ لا تلتزم بتوفير المعلومة الصحيحة والبيئة التي تتيح التعبير عن الرأي بموضوعية استنادا للمعلومة الصحيحة (أنظر المقابلات).
- استمرار ذات السياسات في التضييق على الحريات واحتكار الإعلان وإهمال مشكلات صناعة الصحافة، رغم التغيير السّياسي الذي تم في 2019 (أنظر المقابلات).

توصيات الدراسة

- لابد من أن يعمل الطرفان، الطبقة السّياسية والإعلاميون على بناء وتعزيز الثقة بينهما لاسيما في هذا الظرف الحساس الذي تمر به البلاد. مع وضعهما في الاعتبار أن حرية الإعلام ومهنيته، والتحول الديمقراطي السلس الآمن، وجهان لعملة واحدة.

- على الطبقة السّياسية أن تعتمد على وسائلها الإعلامية الحزبية الخاصة بها التي يُمكن لها أن تعبر من خلالها بوضوح، ودون مواربة عن وجهات نظرها الحزبية، عوضا عن فرض أجندتها الحزبية على وسائل الإعلام المستقلة وممارسة الضغوط عليها، الأمر الذي يجعل موضوعيتها ومصداقيتها في مثار شك وريبة.
- على السلطات السّياسية ألا تجعل من وسائل الإعلام الحكومية أجهزة حزبية ناطقة باسم التيارات الحزبية الحاكمة، وأن تظل أجهزة قومية في خدمة الدولة والشعب بكل توجهاته، وليس في خدمة الأغراض الحزبية للسلطة الحاكمة. ويتطلب ذلك إصدار التشريعات والقوانين الضرورية التي تحفظ استقلالية هذه الأجهزة.
- على السلطات السّياسية اتخاذ ما يلزم من قرارات لا سيما في الإطار الاقتصادي لرفع العبء المادي وتحسن البيئة الاقتصادية لصالح المؤسسات الإعلامية مثل رفع أو تخفيض الرسوم الجمركية عن ورق الطباعة والمدخلات الطباعية الأخرى.
- على الصحفيين والإعلاميين من ذوي التوجهات الحزبية الصارخة أن يمارسوا مهنتهم من خلال وسائل الإعلام الحزبية، وألا يتخذوا من الوسائل المستقلة منصات لتوجهاتهم الحزبية الضيقة.
- على وسائل الإعلام التحلي بالقدرة على تمثيل كافة الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع السوداني؛ فمن الضروري أن تتاح لهذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود سواء بسبب السلطة الحاكمة أو بسبب تحيزات الإعلاميين السّياسية والفكرية.
- توصي الدراسة بأن يراعي الصحفيون والإعلاميون ضميرهم ويتحروا الدقة في معالجة المادة الصحفية بحيث تصبح الدقة جزءًا من شخصية الصحفي وبالضرورة جزءًا من شخصية الوسيلة الإعلامية، مع ضرورة وضوح الأفكار والاتجاهات، في الموضوعات، والقضايا المطروحة. ويشمل ذلك أيضا التوازن في عرض الرأي والرأي الآخر.
- تحتاج وسائل الإعلام السودانية إلى الأخذ بكل أسباب فنون العمل الإعلامي والصحفي لتطوير معالجاتها التحريرية وهي تعكس وتنقل الواقع الحياتي لاسيما المشهد السّياسي، تجنباً لأخطار زرع الإحباط واليأس بين الجمهور وكذلك تجنبا لنفور وانفضاض الجمهور عنها وتحميلها وزر واقع سياسي مأزوم.

ما تثيره الدراسة من قضايا بحثية

- بحث جدوى قيام وسائل إعلام قومية وضبط التزامها بالمعايير المهنية.
- دراسة تأثير التحيزات السّياسية والأيديولوجية لدى الإعلاميين على المهنية والموضوعية.
- دراسة وضع إطار مفاهيمي وتشريعي يمكّن الإعلام الإلكتروني من المساهمة الإيجابية في حركة المجتمع والدولة.

المصادر والمراجع

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (1401هـ)، مقدمة ابن خلدون، ط3، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، الجزء2). ص695 – 696.

أحمد، سيف الدين البشير، 30 نوفمبر 2021)، الصحافة الرقمية في السودان والبدايات المتعثرة، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، الدوحة. متوفر على الرابط https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1688

التحرير (2022، 23 فبراير)، منع الصحفيين من دخول إدارة مشروع الجزيرة، صحيفة الأحداث الإلكترونية. متوفر على الرابط.https://alahdathnews.com/? p=12991

التحرير (2022، 9 مارس)، النص الكامل لخطاب رئيس جمعية الصحافة الإلكترونية في اللقاء التفاكري الأول، موقع ترياق نيوز الإخباري https://www.tryagnews.com/33115

التحرير (2022، 9 مارس)، عقار: الصراع السّياسي بالبلاد حول السلطة وليس لتمكين الحكم المدني، صحيفة الإنتباهة السودانية. متوفر على الرابط https://alintibaha.net/online/100926/

التحرير، (2021، 28 ديسمبر) لقمان: التلفزيون ستحرر من أسر الحكومة، صحيفة الصيحة السودانية. متوفر على الرابط https://www.assayha.net/88153/

التصنيف العالمي لحرية الصحافة (2021)، (باريس: منظمة مراسلون بلا حدود). متوفر على الرابط https://rsf.org/

التقرير السنوي للتحقق من انتشار الصحف (2022، 8 مارس)، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية.

التوام، إبراهيم حسن المرسي (بدون تاريخ)، مصداقية المواقع الإخبارية لدى النخبة الأكاديمية وعلاقته بالتنافر المعرفي، موقع أكاديميا file:///C:/Users/yasir/Downloads/pdf.pdf

الحسن، إبراهيم الخضر (2022، 12 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

الحسين، ياسر محجوب (2007)، الإعلام العربي: إشكالية الرأي الانطباعي، ط1، (الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر)، ص101، 103.

الحسين، ياسر محجوب (2022، 15 يناير)، ميكانيزمات صناعة الرأي العام، صحيفة الشرق القطرية، ع 12266، ص15.

الحسين، ياسر محجوب (2022، 8 يناير)، ثورة السودان: خيبة الخاطفين، صحيفة الشرق القطرية، ع 12259، ص10.

حمدوك، عبد الله (2021، 3 مايو)، خطابات رئيس مجلس الوزراء السوداني. متوفر على الرابط http://www.sudan.gov.sd/index.php/ar/home/speech_details/34

الدبس عصام علي (2010)، أسس التنظيم السّياسي: الدول، حكومات، الحقوق والحريات العامة، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع). ص34.

ربيع، محمد عبد العزيز (2005، 3 مايو)، علاقة الإعلام بالحزبية والديمقراطية، صحيفة البيان الإماراتية.

الرضواني، محمد (2017، 23 مايو)، النخبة السّياسية من رفض الأيدولوجيا إلى مصالحة الديمقراطية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط). ص9،

زهرة، وليد حسني (2014)، إني أكرهك: خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي، زهرة، (عمّان: مركز حماية وحرية الصحفيين). ص137.

سعد، يحيى (2020، 9 ديسمبر)، نموذج المقابلة في البحث العلمي، موقع دراسة للاستشارات والدراسات والترجمة، https://drasah.com/Description.aspx?id=3607

الشاهر، شاهر إسماعيل (2019، 7 مايو)، في جدلية العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين. ص88، 89.

شريفة، عباس (2018)، الثورة والدولة العميقة: فلسفة الصراع وإستراتيجية المواجهة، (إسطنبول: مؤسسة رؤية للثقافة والإعلام). ص87.

شمو، علي محمد (2022، 7 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

صالح، عبد العظيم (2022، 8 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

صلاح الدين، غازي (2017، 5 ديسمبر)، آفاق الممارسة السّياسية في السودان، ورشة عمل الانتخابات ومستقبل الممارسة السّياسية، السودان.

الطيب، أحمد البلال (2022، 9 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، دبي.

عباس، كمال الدين جعفر (2004)، الاتصال السّياسي، ط1، (بيروت: المكتب الإسلامي)، ص41.

عبد الباقي، عيسى (2019، 6 يونيو))، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية، (الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السّياسية والإستراتيجية). متوفر على الرابط https://www.politics-dz.com/بحث-حول-وسائل-الإعلام-والتحول-الديمقر/

عبد الرحمن، كمال (31 أغسطس، 2021)، أزمة الصحافة السودانية تتفاقم.. وتدفع الصحفيين نحو مهن أخرى، موقع سكاي نيوز عربية. متوفر على الرابط https://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east/1460599

عبد الغفار، عادل (2009)، الإعلام والمشاركة السّياسية للمرأة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية)، ص116.

عثمان، عبد الرحمن أحمد (1995)، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا للنشر). ص 134.

عوض، عبد العظيم (2022، 10 مارس)، إفادة للباحث من رئيس المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية، الخرطوم.

الفاتح، محمد (2022، 8 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

كامل، محمد عبد الرؤوف (1995)، مقدمة في علم الإعلام والاتصال بالناس، ط1، (القاهرة: زهراء الشرق)، ص214.

ماكبرايد، شون (1981)، أصوات متعددة وعالم واحد، (الجزائر: المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع)، ص40، 60.

محمود، إشراقة سيد (2022، 13 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

المعشر، مروان (16 أغسطس، 2017)، السياسة الإعلامية الناجعة: ضرورة لا ترف، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت). متوفر على الرابط https://carnegie-mec.org/2017/08/16/ar-pub-72841

مكاوي، بهاء الدين (2017)، القرار السّياسي: ماهيته – صناعته – اتخاذه – تحدياته، (المنامة: معهد البحرين للتنمية السّياسية)، ص12، 18.

مكي، ثروت (2005)، الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السّياسية، (القاهرة: عالم الكتب)، ص65.

المهدي، الصادق (2017، 11 مارس)، إشكالية الدولة والحكم: رؤية تاريخية تأصيلية، مؤتمر المسلون والعالم، الأردن.

ميرغني، عثمان (2022، 15 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

النمر، نسرين (مقدمة) (2022، 7 مارس)، المواقع الإخبارية وسؤال المهنية والمصداقية، برنامج (حديث الناس)، قناة النيل الأزرق الفضائية، أم درمان. متوفر على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=flbTg8R7flg

يعقوب، لينا (2022، 6 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

يوسف، عبد الواحد (2022، 11 فبراير)، مقابلة مع الباحث عبر الوسائط الإلكترونية، الخرطوم.

Nozato, Yoshiko (2016), Credibility of Online Newspapers, Communication & Development Studies, Center for International Studies. Ohio University, p22. Available online: http://docplayer.net/17384269-Credibility-of-online-newspapers-yoshiko-nozato-communication-development-studies-center-for-international-studies.html

Hussein Khalifa Hassan Khalifa, Media Dependency during COVID-19 Pandemic and Trust in Government: The Case of Bahrain, International Journal of Management, 11(11), 2020, pp 329-336. http://www.iaeme.com/IJM/issues.asp?JType=IJM&VType=11&IType=11.DOI: 10.34218/IJM.11.11.2020.032

Khalifa Hassan Khalifa, H., Samir, R., & Ebrahim, M. (2021). Uses and Gratifications of YouTube Platform Among Young Children in Bahrain. International Journal of Media and Mass Communication, 03(02). https://doi.org/10.46988/ijmmc.03.02.2021.07

Khalifa, H. K. (2018). The Role of Satellite Channels and Internet in Shaping Egyptian Public Opinions' Attitudes Toward the Political and Legislative Institutions. Faculty of Mass Communication, Cairo University. Cairo.

Khalifa, H., Al-Subaie, I. (2022). Uses and Gratifications of Social Media Platforms during COVID-19 Pandemic among Bahraini University Students. The Egyptian Journal of Media Research, 2022(78), 339-365. DOI: 10.21608/ejsc.2022.229366

Khalifa, H. K., & Ahmed, M. S. (2020). The social responsibility of talk shows on Bahraini Television in dealing with the legislative authority's performance. Journal of Mass Communication Research, 54(54- Part 6), 4035-4090 Doi: 10.21608/jsb.2020.110288.

Hussein Khalifa Hassan Khalifa (2022). Drama's Violent Scenes and Their Social Impact on Egyptian Youth. International Journal of Media and Mass Communication, Vol.4, No.1, P103-111, DOI: 10.46988/IJMMC.04.01.2022.007

Hussein Khalifa Hassan Khalifa (2022). A Conceptual Review on Heuristic Systematic Model in Mass Communication Studies. International Journal of Media and Mass Communication, Vol.4, No.2, p164-122, DOI: 10.46988/IJMMC.04.02.2022.007